وثيقة للتداول العام

رقم الوثيقة: AMR 51/034/2006

7 مارس/آذار 2006

تحرك عاجل رقم 47/06 **الإفلات من العقاب**

الولايات المتحدة الأمريكية **ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جميع البلدان**

إن الولايات المتحدة تقوض مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المزمع إنشاءه، والذي يَعد بأنه سيكون أكثر فعالية في حماية حقوق الإنسان من لجنة حقوق الإنسان الحالية. وقد اقترح رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولكن سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، جون بولتون، هدد بطرح المشروع على التصويت. ومن المتوقع أن يُتخذ إجراء بشأن المشروع قبل يوم الجمعة الموافق 10 مارس/آذار.

وذكر السفير بولتون أنه يريد إدخال "تحسينات" على النص المتعلق بالمجلس الجديد، وأعلن أن الولايات المتحدة تريد إجراء تفاوض بشأن مشروع القرار. وإذا لم يحدث ذلك، فإنه سيدعو إلى إضافة التصويت على القرار كما هو والتصويت ضده. إن أي مفاوضات إضافية بشأن مشروع القرار من شأنه أن يعيدنا إلى الوراء شهوراً عدة. إذ يُرجح أن تؤدي إلى مزيد من إضعاف النص الذي تم تخفيفه فعلاً خلال المفاوضات الأولى. كما أن من الممكن أن تنهار المفاوضات برمتها، وبالتالي فإن مجلس حقوق الإنسان الجديد لن يرى النور على الإطلاق. وهذا يعني أن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم سيُحرمون من الحصول على مساعدة هيئة فعالة حقاً من هيئات الأمم المتحدة، وأن العديد من الأشخاص سيتعرضون لأضرار جسيمة.

وقبل بيان السفير بولتون، أعربت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن دعمها لمشروع القرار. ولا يزال الدعم للمشروع قوياً، وقد أكده الاتحاد الأوروبي من جديد في الآونة الأخيرة. وشدد رئيس الجمعية العامة على أنه يود أن يتم اعتماد القرار قبل بدء الدورة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان في 13 مارس/آذار. كما أن الدفع باتجاه التصويت على النص، كما هددت الولايات المتحدة، من شأنه أن يتيح لبعض البلدان التي لا تريد إدخال أي تحسينات على أجهزة حقوق الإنسان الحالية فرصة كبرى لإضعاف المجلس الجديد أكثر فأكثر. أما تأجيل العمل على مشروع القرار لبضعة أشهر أخرى، كما اقترحت الولايات المتحدة أيضاً، فيمكن أن يؤدي إلى تأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى، وإذا حدث ذلك، ستكون هناك مخاطر بأن المجلس الجديد لن يرى النور أبداً.

وسيتيح مجلس حقوق الإنسان الجديد فرصاً إيجابية بعيدة الأثر وطويلة الأجل لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وذلك لأنه سيمثل هيئة سياسية تابعة للأمم المتحدة بأعضاء أفضل وأدوات أفضل لحماية حقوق الإنسان في الوقت المناسب.

خلفية

لم تكن لجنة حقوق الإنسان الحالية قادرة على التصدي للانتهاكات الخطيرة والمتفشية لحقوق الإنسان في العديد من البلدان، لأن الدول القوية منعت اتخاذ أي إجراءات ضدها أو ضد الدول الصديقة لها.

بيد أن مجلس حقوق الإنسان، بالصيغة المقترحة في مشروع القرار المطروح حالياً أمام الجمعية العامة، سيكون مؤهلاً بشكل أفضل للتصدي لأوضاع حقوق الإنسان، سواء العاجل منها أو طويل الأجل، عندما تقع. إذ أن لجنة حقوق الإنسان تعقد اجتماعاً واحداً في العام يدوم ستة أسابيع؛ أما المجلس فسيعقد ثلاثة اجتماعات في العام على الأقل، ويمكنه عقد دورات خاصة بحسب الاقتضاء على نحو أسهل، أي للتصدي لأزمات حقوق الإنسان التي تنشأ. وعند انتخاب الأعضاء، سيكون بمقدور الجمعية العامة النظر في سجلات الدول المرشحة في مجال حقوق الإنسان. كما ستتم مراجعة سجلات جميع الدول الأعضاء في المجلس في مجال حقوق الإنسان ضمن نظام جديد سينطبق على جميع البلدان على قدم المساواة، بدلاً من حفنة من البلدان تختارها اللجنة.

وكي يفوز المرشحون بالانتخاب في عضوية المجلس يجب أن يضمنوا الحصول على أصوات أغلبية 191 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بدلاً من تعيينهم بالتهليل من دون منافسة؛ كما يمكن تعليق عضوية الدول التي ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ويحافظ مشروع القرار على مَواطن القوة الرئيسية للجنة، ومنها النظام الفريد للخبراء المستقلين، ومشاركة المنظمات غير الحكومية في عملها، وهو أمر يكتسب أهمية كبرى.

لن يكون المجلس بالقوة التي كانت منظمة العفو الدولية تأمل فيها. وقد عجزت حكومات عديدة عن مواكبة الالتزامات التي قُطعت في فترة الإعداد للقمة العالمية 2005، لإنشاء مجلس من شأنه أن يعزز آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن اعتماد مشروع القرار يعتبر خطوة أولى ومهمة على طريق إنشاء هيئة أقوى وأكثر موثوقية من لجنة حقوق الإنسان.

الإجراءات الموصى بها:

يرجى إرسال مناشدات، باللغة العربية أو الإنجليزية، بحيث تصل بأسرع وقت ممكن وتتضمن ما يلي:

- الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لعبت دوراً تاريخياً ومهماً في تشكيل المؤسسات الرئيسية للأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الإنسان؛
- حث حكومة الولايات المتحدة على قبول اعتماد مشروع القرار المتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان بشكله الحالي؛
- التأكيد على أن مشروع القرار يوفر أساساً متيناً لإنشاء هيئة أفضل من لجنة حقوق الإنسان؛
- توضيح أن مشروع القرار يتيح للولايات المتحدة فرصة تاريخية لمزيد من تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أجهزة الأمم المتحدة؛
- حث السلطات على ضمان اعتماد مشروع القرار الخاص بإنشاء مجلس حقوق الإنسان بشكله الحالي.

ترسل المناشدات إلى:

معالي الوزيرة كوندوليزا رايس المحترمة

وزيرة الخارجية

فاكس: 8577 261 1202 +

ترسل نسخ إلى:

السناتور جوزيف آر. بيدن الإبن

فاكس: 0139 224 202 1 +

بريد إلكتروني: **senator@biden.senate.gov**

السناتور ريتشارد جي لوغار

فاكس: 0360 228 201 1 +

بريد إلكتروني: **senator_lugar@lugar.senate.gov**

عضو الكونغرس توم لانتوس

فاكس: 4183 226 202 1 +

عضو الكونغرس هنري هايد

فاكس: 1166 225 202 1 +

وإلى الممثلين الدبلوماسيين للولايات المتحدة المعتمدين في بلدكم.

يرجى إرسال المناشدات فوراً. أما إذا كنتم سترسلونها بعد 10 مارس/آذار 2006، فيرجى التنسيق مع الأمانة الدولية أو مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.